

# الإغريض

## في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض

تأليف الامام : تقى الدين السبكي المتوفى عام ٨٧٥٦ هـ .

حققه وعلق حواشيه ونقد مسائله

دكتور / محمود توفيق محمد سعد

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين . لا اله الا هو  
عليه توكلت ، واليه متاب . اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

تقديم :

لا ريب في أن البحث البلاغي ما يزال يواجه بكثير من أنماط بناء  
اللغة وتشكيلها في عالم الابداع البياني ، وبكثير من فائز نتائج السلف  
والخلف وشكوله ، سواء في عالم فلسفة ونقد هذا الابداع البياني ، أو  
في عالم تحرير المصطلحات ، وتبيان المفاهيم ، واستجلاء ملامح  
الفروق في بيئة فكرية واحدة أو بيئات متعددة .

ولا ريب - أيضا - في أن البحث البلاغي بحاجة جد شديدة الى  
الترصد لكل من هذه العوالم كيما ينقد نتائج كل نقدا تفسيريا وتقويميا ،  
وحاجته الى التفسيرى أمس .

ولعل الترصد لنتائج السلف والخلف في عالم فلسفة الابداع  
ونقده ، أو في عالم تحرير المصطلحات ..... لا يقل منزلة عن الترصد

لنتاج الابداع البيانى متى كانت الغاية انماء واثرء ما يجابى بعضا من ملامح شخصية هذه الامة المسلمة ، لتبقى شاخصة بكيانها ، ماثلة بذاتيتها التى أقامتها وشكلتها آيات الله والحكمة ، ولا سيما فى هذا العصر الذى يسعى فيه كل شىء الى أن يطمس ما استعصى فى هذه الأمة من مشخصاتها فكرا وعقيدة على الطمس ابان الحقب الخوالى •

وتحقيقا لشىء من هذا الانماء والاثراء اقدم رسالة (١) كتبها واحد من ائمة الخلف تعالج قضية تحرير بعض مصطلحات علمية ذات تردد فى كثير من فروع العلم ، وتكاد مفاهيمها تحظى بشىء من التغيير فى بعض ميادين حضورها وتردادها • ولعل أهمية هذه الرسالة تتمثل — أيضا — فى ابرازها شيئا من العلاقة بين علمين ، لم ينازع فى أصالة احدهما فى عالم الفكر الاسلامى ، ونوزع فى أصالة الآخر منازعة لم تفرغ على علم مثما أفرغت عليه :

= الأول : علم أصول الفقه •

= والآخر : علم البيان •

وسياتى مزيد بيان لما بينهما من علاقة فى موطن آخر •

هذه الرسالة عقد لصاحبها لواء الامامة فى كثير من فروع العلم والمعرفة وفى صدارتها علم أصول الفقه والعربية : الامام تقى الدين

(١) الرسالة تستعمل مجازا فى المرسل به من واحد الى آخر ، وكثر ذلك بين العلماء فيما كان يرسل اليهم من أهل القرى والى طلباء للفتوى والعلم ، وفيما كان يرسله العلماء من أجوبة ، ثم أطلقوها على كل مؤلفة لطيفة أى مشتملة على مسائل قليلة ، وكان ذلك لغرض الاشعار بالقلة وشدة العناية وتعام الاحتياج الى ما اشتملت عليه تلك المؤلفة حملا على النشاط فى حفظها وتدبرها والحرص عليها ) ينظر الانبأى على البيانية للمصيان ص ٣٠ •

السبكي : على بن عبد الكافي بن علي بن تمام الانصاري الخزرجي ، المولود بسبك العبيد من أعمال المنوفية بمصر في صفر الخير عام ( ٧٥٦ هـ ) والمتوفى بظاهر القاهرة في جمادى الآخرة عام ( ٧٥٦ هـ ) ولا أحسب أن « التقى السبكي » بحاجة الى تعريف به عند أهل العلم ، فالرجل كان أماما ، قل ان يكون أحد من أهل العنوم الاسلامية لم يطلع على شيء من نتاجه ، أو نتاج ولديه الامامين : « تاج الدين » وهو امام في أصول الفقه (٢) و « بهاء الدين » وهو امام في علم البيان (٣) .

ولا احسب ان معالم حياة التقى بعيدة ، انها في مرمى عين البصير (٤) .

المهم ان « التقى » كانت له في علوم العربية مكانة لا تخفى ، ولا سيما في تحرير دقائقها ، فورثت مكتبة العربية عنه نتاجا وفيرا وثميناً .

أذكر منه هنا (٥) :

(٢) هو الامام عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١ هـ صاحب جمع الجوامع ، وتتمة الابهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه ، وصاحب طبقات الشافعية الكبرى .

(٣) هو أبو أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧٣ هـ صاحب عروس الأفراح .

(٤) راجع ترجمته ان أحببت في طبقات الشافعية للنتاج السبكي ١٤٦/٦ - ٢٢٧ ، الدرر الكامنة لابن حجر ٦٣/٣ - ٧١ ، شذرات الذهب ١٨٠/٦ - ١٨١ ، البيت السبكي لمحمد الصادق حسين ، ومجمع المؤلفين ١٢٧/٧ - ١٢٨ ، وهدية العارفين ١/٧٢٠ - ٧٢٢ .

(٥) راجع كشف الظنون ص ٣١ ، ٩٢ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٦١ ، ٩٠٩ .

وهدية العارفين ١/٧٢٠ - ٧٢٢ ، الأشباه والنظائر للامام السيوطي .



- ١ - الاختصاص في علم البيان •
- ٢ - الأسئلة في العربية : أسئلة مألها محمد بن عيسى  
السكسكى وأجاب عنها التقى السبكى •
- ٣ - الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص •
- ٤ - الاقتناع في الكلام على أن ( لو ) للاقتناع •
- ٥ - البصر الناقد في « لا كلمت كل واحد » •
- ٦ - بيان احكام الربط في اعتراض الشرط على الشرط •
- ٧ - الحكم والأناة في إعراب قوله تعالى : غير ناظرين اناه •
- ٨ - الرغدة في معنى وحده •
- ٩ - كنز الزخائر وهدية المسافر الى النور المسافر •  
وهو مخطوط ( ١٥٢ ورقة ) بدار الكتب المصرية • منه  
عدة نسخ •
- ١٠ - نيل العلا في العطف بلا •

والحق ان الامام « التقى » له في العربية ولا سيما في « البيان »  
نظرات وتدقيقات بحاجة الى دراسة وتمحيص ، وقد نقل ولده « البهاء »  
في عروس الافراح كثيرا منها وكذلك نقل ولده « التاج » بعضا في  
طبقات الشافعية الكبرى وفي فتاوى السبكى غير قليل منها •

ولعلنى أفرغ لآراء « التقى » البهانية فأدرسها مستقلة ، أو أعين  
من يفرغ لها • ان شاء الله تعالى •

ومن هذا الباب أقدم تحقيقا وتعليقا ونقدا لرسالة من رسائله  
لها وثيق اعتلاق بعلم البيان :

رسالة « الاغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض » (٦) ذلك عنوانها الذي كتب على ظهر الورقة الأولى من النسخة الفريدة التي عثرت بها بدار الكتب المصرية ، وكذلك هو في هدية العارفين للبغدادى (٧) .

غير أنه قد ورد اسمها مختصرا في مراجع أخرى ، جاء اسمها : « الاغريض في الفرق بين الكناية والتعريض » في كشف الظنون (٨) والاتقان للسيوطى (٩) وحاشية الأنباي على الرسالة البياتية (١٠) . وجاءت تسميتها « حد القريض في الفرق بين الكناية والتعريض » في كل من كشف الظنون (١١) وهدية العارفين (١٢) .

غير أنى أثرت ما ألقينته في النسخة المخطوطة ، ولا سيما أنه يتفق مع ما في « هدية العارفين » ، ومع واقع الرسالة حيث تعرض فيها للحديث عن الحقيقة والمجاز .

مما مضى نتجنى وثاقه نسبة هذه الرسالة للنتقى السبكى ويزيدها وثاقه أن نقلت منها نصوص ، في بعض المراجع منسوبة حيناً للنتقى ، وحيناً غير منسوبة :

نقلت منسوبة له في « الاتقان » ، و « حاشية الانبأى على

(٦) الاغريض هو المعنى المجيد ، وماء المطر ، والطلع ، وكل أبيض طرى والمعنى الأول هو أقرب الى المراد هنا .

(٧) ج ١ ص ٧٢١ طبعة وكالة المعارف - استانبول سنة ١٩٥١ .

(٨) ج ١ ص ١٣٠

(٩) ج ٢ ص ٤٨ طبعة سنة ١٣٤٤ هـ - القاهرة .

(١٠) ص ١٠٤ ، ١٦٥ طبعة بولاق سنة ١٣١٥ هـ .

(١١) ج ١ ص ٦٣٤ (١٢) ج ١ ص ٧٢١ .

البيانية» وفي «عروس الأفراح» في موطن (١٣) وفي موطن آخر  
نقلت نصوص دون نسبتها للتقى (١٤) \*

وقد قابلت ما نقل منها على النسخة الفريدة التي عثرت بها في  
مكتبة «طلعت» بدار الكتب المصرية برقم (٣٣٨ بلاغة) ويبدو أن  
هذه النسخة كانت ضمن مجموع فافردت عنه ، ذلك أن وجه الورقة  
الأولى منها ( ورقة العنوان ) مكتوب فيه حتى منتصفه بقية مخطوط  
آخر كتب على هامش نهايته « بلغ مقابلة وتمحيها ، والله أعلم » بقلم  
مغاير لقلم رسالة « الاغريض » \*

أما ظهر الورقة الأولى من الرسالة ( ورقة العنوان ) فقد كتب  
فيه : « وهذه رسالة للشيخ تقى الدين السبكي ، سماها : الاغريض في  
الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض » وهي قليلة أوراقها اذ تبلغ عدتها  
أربع ورقات فقط ، في كل وجه خمسة وعشرون سطرا ، متوسط كلمات  
كل سطر عشر كلمات ، كتبت بقلم نسخ متوسط الجودة والوضوح  
وناسخها هو « محمد خطاب » ولا أعلم تاريخ نسخها \*

كانت لي مع هذه الرسالة ثلاث وقفات \*

الأولى : كانت لتحقيق نص الرسالة \*

الثانية : كانت لتعليق حواشيها \*

الثالثة : كانت لنقد مسائلها \*

---

(١٣) الاتقان ٢/ ٤٨ ، وحاشية الانبأ ص ١٠٤ ، ١٦٥ ، وعروس

الأفراح ج ٤/ ٢٦٦ \*

(١٤) عروس الأفراح ج ٤ ص ٢٤٢ \*



أما الأولى ، فإنه اذا كنت لم أوفق الى العثور بغير نسخة واحدة مودعة في مكتبة « طلعت » ولم أوفق أيضا الى العلم بموطن نسخة أخرى خارج « مصر » لاستقدامها على كثرة مراجعة وتنقيب (١٥) فاننى من بعد انتظار ومراجعة استغرقا اكثر من ثلاثين شهرا من بعد تحقيق نسخة « طلعت » والتعليق عليها ، أوشك ان اطمئن الى اننى فى حل من الانتظار من بعد ذلك ، فليكن اعتماد هذه النسخة الفريدة مع الاستعانة بما نقل منها فى المراجع الأخرى ، أو ما نقل فيها هى من مراجع أخرى . ولا سيما أنى لست ببدع فى الاعتماد على نسخة فريدة فى تحقيق النصوص (١٦) .

وقد التزمت فى تحقيق نص الرسالة بقواعده المقررة ، مع الحرص على أن أضع ما هو أقوم فى متن الرسالة ، وان لم يكن كذلك فى نص نسخة « طلعت » متى تحققت من صحة ما اعتمدته ، مع تسجيل ما كان غير صواب فى حاشية الرسالة .  
وحرصت أيضا على أن أضع عناوين صغيرة للمسائل والقضايا ، لتكون عوناً على تبيان مساق القول فيها .

---

(١٥) راجعت كثيرا من فهارس المخطوطات المحفوظة بمصر وخارجها، وقد تجاوز عدد ما راجعته عشرين فهرسا مودعة بقسم المراجع بالهيئة المصرية العامة للكتاب ( دار الكتب المصرية ) وكذلك راجعت سبعة وعشرين عددا من مجلة المورد العراقية وهى ذات عناية فائقة بنشر فهارس المخطوطات فى العالم ، وكذا نشر تحقيقها وراجعت عشرة اعداد من مجلة معهد المخطوطات الصادرة من القاهرة وعددا صادرا من الكويت .

(١٦) لم تيسر لى لائحة تصوير المخطوطات بدار الكتب المصرية تصوير نسخة « طلعت » حيث يقل عدد أوراقها عن عشر ورقات ، مما يجعله اللائحة حجازا صلبا بين مثلى وبين تصوير مثل هذه الرسالة مما جعلنى لا أودع صورة الورقة الأولى والأخيرة هنا .

= **أما الثانية** التي كانت لتعليق الحواشي ، فاني لم أشأ أن أثقلها بمناقشة المسائل والقضايا الواردة فيها ، لأن ذلك ليس من خصائص تحقيق النصوص أولا ، ولأني فصلت القول فيه من بعد ذلك في الوقفة الثالثة ، ولم أذكر من التعليقات في حواشي التحقيق إلا ما كان المقام يقضى بتعليقه بأقتاب قول « التقى » .

= **أما الثالثة** التي كانت لنقد مسائل الرسالة ، فقد شئت أن يكون نقدا تفسيريا في كثير من مواقعها ، وأن أجعله كذيل للرسالة ، فقدمت نص الرسالة ، فصاحبها أمام ، لا يكون لمثلي أن يسبقه بالقول ، فضلا عن أني شئت أن يعيئ قارئ هذا النقد التفسيري أولا مع الامام « التقى » فيتصور قوله دون أن يكون مني تعميم أو تضليل ، وحينئذ يكون ذا اقتدار بالغ على أن يقوم عوجا في فهمي وتفسيري ، أو يسد ثلما في منهجي وبياني وان يهديني الى ما يتحققه هو رسادا ، فان ذلك هو الحبيب الى ، بل هو الغاية التي لها شددت رحلي ، وأنضيت عيسي ، وعلى الله قصد السبيل .





## النص المحقق

الاغريض في الحقيقة والمجاز والتكناية والتعريض

تأليف الامام تقى الدين السبكي

ت ٧٥٦ هـ

\* \* \*

بسم الله الرحمن الرحيم

• [ تقسيم اللفظ باعتبار استعماله فيما وضع له ] •

اللفظ ينقسم الى حقيقة ومجاز ، فالحقيقة : اللفظ المستعمل (١)  
فيما وضع له (٢) •

والمجاز : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة (٣) •

(١) يقول أبو يعقوب السكاكي : « واعلم انا لا نقول في عرفنا استعمالت الكلمة فيما تدل عليه أو في غير ما تدل عليه حتى يكون العرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه » ( المفتاح ص ١٧٠ ، والتلويح على التوضيح للسعد ١/ ١٢٢ ) •

(٢) الوضع مطلقا هو عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث اذا اطلق الأول فهم منه الثاني ، والوضع اللغوي تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أي ليبدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ، ينظر الابهاج في شرح المنهاج ج ١ ص ١٩٢ والمطول ص ٣٤٩ •

(٣) لم يعتمد النقي بغير الوضع التحقيقي ، ولذا لم يختار مذهب القائلين بأن المجاز موضوع بالوضع النوعي أي التأويل ، وقد خالفه ولده التاج في جمع الجوامع فصرح بوضع المجاز وضعاً ثانياً ، ووافقه في الابهاج تبعاً للبيضاوي صاحب المنهاج •

وهذا التقسيم ذكره الأصوليون (٤) •

### تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح والخفاء •

ينقسم اللفظ تقسيماً آخر إلى « صريح » ، « وكناية » ، « وتعريض » • وربما يدخل مع الثلاثة « الظاهر » ، وهو قريب من « الصريح » ، لأن « الصريح » : ما دل على معناه دلالة قطعية ، « والظاهر » يدل ولكن دون قطع •

وأما « الكناية والتعريض » فلا يدلان على المعنى ( عنه ) ( ٥ ) والمعرض به وإنما لهما اشعار يحتاج إلى قرينة أو نية •

\* \* \*

### [ مذهب الزمخشري في الفرق بين المجاز والكناية ] •

قال « الزمخشري » ( ٦ ) في تفسير سورة « آل عمران » في قوله تعالى :

== ينظر شرح المحلى لجمع الجوامع وعليه حاشية البناني ج ١ ص ٣٠٥  
الابهاج في شرح المنهاج للنقي وابنه التاج السبكي ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ،  
والتلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١ ، وتبيان البيان للبولاقى على  
حاشية الصاوى على شرح تحفة الاخوان ص ١٢ ، ٨٣ •

( ٤ ) تنظر هذه التقسيمات في الأحكام في أصول الأحكام للأمدى  
٣٧/١ - ٣٩ وشرح جمع الجوامع للمحلى ج ١ ص ٣٠٠ وما بعدها ،  
الابهاج للنقي السبكي وولده التاج ج ١ ص ٢٧١ وما بعدها ، والتلويح  
ج ١ ص ١٣٠ وما بعدها ، غاية الوصول لذكرى الانصارى ص ٥١ ، ارشاد  
الفحول للشوكاني ص ٢١ وما بعدها •

( ٥ ) زيادة عما في الأصل اقتضاها المعنى •

( ٦ ) محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الملقب بجار الله •

« ولا ينظر اليهم » (٧) :

« مجاز عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر الى فلان • تريد نفى اعتداده به واحسانه اليه » •

قال (٨) : « فان قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر ، وفيمن لا يجوز عليه ؟

قلت : أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية ، فان من اعتد بانسان نظر اليه ، وأعاره نظر عينه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان ، وان لم يكن ثم نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجردا لمعنى الاحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر » (٩) •

\* \* \*

### [ تحليل كلام الزمخشري ] (١٠) •

أشار « الزمخشري » هنا الى الفرق بين المجاز والكناية ، فجعله في حق من لا يجوز عليه الحقيقة مجازا (١١) ، وفي حق من يجوز عليه

لغوى ، نجوى متكلم ، مفسر ، من أشهر علماء التفسير ت ٥٢٨ هـ • راجع ترجمته في معجم الأدباء ١٤٧/٧ ، شذرات الذهب ١١٨/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٧٤/٥ •

(٧) بعض الآية رقم ٧٧ من آل عمران •

(٨) أى الزمخشري ، وهذا اللفظ من كلام التقى السبكي •

(٩) الكشف ج ١ ص ٤٣٩ (ط ١٣٩٢ = مصطفى الحلبي) •

(١٠) نقل هنا التحليل بشيء من تصرف البهاء بن السبكي في عروس

الأفراح ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢ غير أنه لم ينسبه الى والده التقى السبكي •

(١١) أى مجازا غير متفرع عن كناية مستفيضة تستحيل الى تصريح •



الحقيقة كناية ، ثم كثر فصار مجاز (١٢) . فدل ذلك من كلامه على أنه حيث تمكن الحقيقة تصح الكناية والمجاز جميعا (١٣) بحسب ما تريد:  
 ( أ ) أن أردت نفى النظر حقيقة ( ق أ ب ) لتدل به على نفى الاعتداد والاحسان كان كناية .

( ب ) وأن أردت نفى الاعتداد والاحسان ، وعبر بنفى النظر كان مجازا (١٤) .

فالكناية حينئذ قسم من أقسام الحقيقة (١٥) ، ولكن أريد بها الدلالة على شيء آخر هو معظم المقصود ، فلم يتصرف لقائل في اللفظ

(١٢) أي مجازا متفرعا عن كناية استعمالها إلى تصريح لكثرة استعمالها في المكنى عنه حتى غدا كأنه المعنى الذي وضعت له العبارة وضعا أوليا .

(١٣) في الأصل المخطوط ( جمعا ) . والنصويب من عروس الأقراح ح ١ ص ٢٤٢ .

(١٤) مما لا يخفى أنه المجاز ما ليس هو باصطلاح البيانين الذي يشترط لصحة القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي بل هو باصطلاح الأصوليين الذين لا يشترط جمهورهم فيه القرينة المانعة وما ينبغي أن نذكرنا على ذكر منه أن الأصوليون يسوون بين المجاز والاستعارة ، فكل مجاز استعارة ولا يشترطون في الاستعارة أن تكون علاقتها المشابهة .

(١٥) أي حين يطلق على العبارة أنها كناية ، فمجرد إطلاق مصطلح الكناية يعني أن العبارة استعملت في معناها الموضوع وضعا نحقيقيا . ولكن لا لكونه المقصود الرئيس منها بل ليدل على معنى آخر هو معظم المقصود .

وهو قد جعلها قسما من الحقيقة وليست هي كلها لأنه حقيقة غير صريحة ، فالحقيقة قسمان .

ينقله عن مسماه حقيقة ولا تقديرا (١٦) ، ولكن أطلقه على معناه ، وأريد به الدلالة على غير معناه ، فيصح أو يجمل أن يقال انه ما ذكر المكنى عنه ، بل أخفاء وستره ، ولهذا سمي كناية (١٧) .

والمعنى المجازى ذكرته بلفظ نقلته اليه ، واستعملته (١٨) فيه مجازا ، فلذلك قيل في الفرق بين المجاز والكناية :

ان المجاز ينساق الحقيقة وهو صحيح ، لأن المجاز مشتق من الجواز (١٩) ، وهو العبور من الحقيقة الى المجاز (٢٠) ، والعبور

(١٦) النقل التقديرى هو النقل عما لم يسبقه استعمال المنقول فى المنقول منه كما فى المجازات التى لا حقائق لها ، لأنه ليس من شرط المجاز عند الجمهور أن يسبق استعماله فى المعنى المنقول منه .

(١٧) عبارته هذه تفيد أن إطلاق مصطلح الكناية على استعمال العبارة فى المعنى الموصفى للدلالة على غيره الذى لم يذكر إطلاق ناظر الى المدلول اللغوى لكلمة كناية ، فهو يبادى على أن المقصود بالعبارة لم يذكر ، وإنما أخفى وستر .

(١٨) بعل عطف ( استعملته ) على ( نقلته ) يشير الى أنه لا يكتفى فى المجاز بمجرد النقل ، بل لابد من الاستعمال فيما نقل اليه ، أى لابد من قصد الإرادة منه ، وهذا القصد لن يكون الا بملاحظة علاقة ولو فى عرف خاص .

(١٩) كلمة مجاز المشتقة من الجواز على وزن ( مفعّل ) مفتوح ميم الميزان وسكون فائه وفتح عينه ، ثم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت العين التى هى واو الفاء لتحركها بحسب الأصل واقتناح ما قبلها بحسب المال . والتقى جعلها مشتقة من المصدر ( الجواز ) نظرا للمذهب البصريين . فكلمة ( مجاز ) مصدر ميمي ، وقد فسره القى بالعبور ، وكأن فيه اختيارا لهذا واعراضا عن أنها اسم فاعل أى الكلمة الجائزة ، أو اسم المفعول أى المجوز بها ، وان كان تعريفه المجاز فى أول الرسالة يقضى باختياره انه الكلمة مما يتجاذب مع اختياره هنا .

(٢٠) الأفضل أن يقول وهو العبور من شىء الى شىء حتى لا يكون فى كلامه تسامح .

يقتضى المجاوزة • والترك في شرط المجاز ترك الحقيقة (٢١) فكيف  
تجتمع معه ؟ •

والكناية لا تنافي الحقيقة لأنها هي الحقيقة نفسها (٢٢) •

\* \* \*

### [ توجيه كون الكناية حقيقة مع استعمالها في المكنى عنه ]

نعم هنا بحث آخر : وهو ان الكناية اذا كانت مقرة على معناها  
الحقيقي لا يقال فيها انها لا تنافيه ، لاشعار هذا الكلام بالمغايرة (٢٣) •

فنقول : ان المقصود بالكناية لما كان هو المدلول عليه —  
كالاعتداد والاحسان في هذا المثال كان حقيقة لنظر بالعين • وان كان  
الحقيقة كالمطروحة ، لأنها ما قصدت لذاتها ، وانما قصدت للاستدلال

(٢١) التعبير بالترك ليس دقيقا لأنه لا يتلاءم مع واقع المجاز وموقفه  
من المعنى الحقيقي ، فالترك يقتضى التخلي بالكلية وانتهاء العلة ، ومنه  
تركة الميت ، وقوله تعالى « ائني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله » ( يوسف  
٣٧/ ) ، « وتركهم في ظلمات لا يبصرون » ( البقرة ١٧/ ) وسياى مناقشة  
ذلك في فقد الرسالة بعد •

(٢٢) في عبارة « النقى » تسامح ، فقد سبق له ان قال : الكناية  
قسم من أقسام الحقيقة ، وسيكرر ذلك من بعد ، وجلى ان قسم الشئ ليس  
هو نفسه الا تسامحا •

(٢٣) أى لا يقال انها لا تنافي الحقيقة ، لأن اثبات المنافاة ونفيها بين  
شيئين انما يكون ذلك بين متعيرين ، والكناية هي الحقيقة نفسها كما يقول  
النقى فكيف يرد نفي المنافاة بينهما ، وهذا شئ واحد ذلك محصل الاعتراض  
وممن قال ان الكناية لا تنافي الحقيقة السكاكى في مفتاح العلوم •



بها - صار (٢٤) في ذهن الناس أن الكناية استعملت في المعنى المكنى عنه .

ونحن لو سلمنا ذلك ما ضرنا (٢٥) ، لان استعمالهما فيه (٢٦) انما هو بطريق الدلالة (٢٧) عليه ( ق ٢ أ ) لم ذكرناه ، وليس يقتصر في اللغة (٢٨) .

وهذا يشير اليه كلام « لازم حشرى » في قوله : « ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان » فاشتراط الكثرة ، وصيرورته عبارة عن شيء آخر غير معناه الأصلي ، وهما تصرفان في اللفظ ، فعلم أن المجاز لا بد فيه من ذلك بخلاف الكناية .

ولا تقول : ان هذا شرط في المجاز مطلقا ، بل في هذا الموضع وامثاله مما يمكن فيه لكناية والمجاز يفرق بينهما بهذا . وفي الموضع

(٢٤) قوله ( صار في ذهن الناس ) هو جواب ( لما ) وما بينهما اعتراض

فكان يقول ان المقصود بالكناية لما كان هو المدلول عليه صار في ذهن الناس ان الكناية استعملت في المعنى المكنى عنه .

(٢٥) أى ما ضرنا في اعتبار الكناية حقيقة على الرغم من أنها صارت في ذهن الناس استعملت في المكنى عنه لا في المكنى به ( المعنى الموضوع للعبارة وضعا تحقيقيا ) .

(٢٦) المراد بالاستعمال هنا القصد والارادة لا التلفظ بالعبارة .

(٢٧) سبق أن ذكرت ان « النقي » صرح في أول الرسالة ان الكناية لا تدل على المكنى عنه ، وإنما تشعر به ، فقله هنا ( بطريق الدلالة عليه ) فيه تسامح .

(٢٨) أى ليس فيه نقل وعمور ، وذلك هو جوهر المجاز .

الذى تستحيل الكناية فيه يجعله مجازا فقط ، كطلاقه على من يستحيل عليه النظر (٢٩) \*

وقول « الزمخشري » : « مجازا عما وقع كناية عنه » :

( أ ) يحتمل أن يريد به أنه مجاز عن الاستهانة الذى هو كناية عنها في حق من يجوز عليه النظر \*

وهذا الاحتمال هو الذى يتعين حمل كلامه عليه \*

( ب ) ويحتمل أن يريد أنه مجاز عن نفى النظر الحقيقى فيمن

ينجوز عليه النظر الذى هو كناية عن الاستهانة (٣٠) \*

\*\*\*

(٢٩) يشير الى أن كلا من الكناية والمجاز في هذا الموضع لا يمنع

المعنى الحقيقى لأمر في خصوص المادة ، بل العقل مجوز امكانه ، غير انه في الكناية ممكن غير مراد لا لذاته وفي المجاز المتفرع عن الكناية ممكن غير مراد لا لذاته ولا للانتقال منه \*

وفي فهم التقى الجمع بين الكناية والمجاز في هذا الموضع بارادتين مجاوزة لمراد الزمخشري أو لما يعطيه كلامه ، فان تربب المجاز على الكناية فيما لا يستحيل فيه المعنى الحقيقى لا يعنى الجمع بينهما في احتمال العبارة الدلالة عليهما \*

(٣٠) لعل « التقى » فهم احتمال قول الزمخشري : « مجازا عما وقع كناية عنه » الدلالة على هذين الأمرين من النظر في قوله عما وقع كناية عنه فان أريد بما في ( عما ) المكنى عنه ، وأريد بالضمير في ( عنه ) قوله ( ولا ينظر اليهم ) أى نفى النظر فهو مجاز متفرع عن كناية لأن استعمال ( ولا ينظر اليهم ) في الاستهانة لم يكن الا من بعد ارادة الاستهانة من نفى النظر ، ثم كثرت هذه الارادة حتى صارت كأنها المعنى الوضعى لها ، واستحال الكناية الى تصريح فكأن التجاوز بقوله ( ولا ينظر اليهم ) عن الاستهانة وعدم الاعتماد والاحسان تجوزا به عما كان مكنى عنه بمعنى آخر \*

## [ تفريق الزمخشري بين الكناية والتعريض ]

وقال « الزمخشري » أيضا في تفسير سورة البقرة ، في قوله تعالى : « لا جناح عليكم فيما عرضتم به » (٣١) « فان قلت : أى فرق بين الكناية والتعريض ؟ قلت :

= الكناية : أن تذكر الشيء بغير تفظه الموضوع له » (٣٢) \*  
 = والتعريض : أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره (٣٣) ،  
 كما يقول المحتاج للمحتاج اليه : جئتكَ لأسلم عليك ولأنظر الى وجهك الكريم \*  
 =

وان أريد بما في ( عما ) نفى النظر ، وأريد بالضمير في ( عنه ) الاستهانة ( المعنى المكنى عنه ) فهو مجاز عن المعنى الرضعى وضما تحقيقيا ، لأن ( ولا ينظر اليهم ) معناه الوضعى ( نفى النظر ) ، وليس مجازا متفرعا عن كناية وان كان معناه التحقيق غير مستحيل \*  
 وواضح أن الاحتمال الثانى اقحام على الزمخشري لأن هذا انما يكون مجازا بمفهوم الأصوليين \*

(٣١) بعض الآية رقم (٢٣٥) من سورة البقرة ، وقد ذكرها هنا بغير حرف عطف والتلاوة على ( ولا جناح عليكم ) وليس ذلك ببدع فقد فعده السلف وعلى رأسهم الامام الشافعى في الرسالة راجعها ص ( ٢٣١ ، ٢٦١ ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ط ( ٢ ) سنة ١٣٩٩ هـ - دار التراث \*  
 (٣٢) في الكشف بعده ( كقولك طويل التجاد والحمال لطول القامة وكثير الرماد للمضياف ) ج ١ ص ٣٧٢ \*

(٣٣) معنى ( لم تذكره ) أى لم يستعمل فيه اللفظ بأى وجه ، ولكنه فهم من السياق ، فهو من قبيل الافادة لا الدلالة \*



ولذلك قالوا (٣٤) :

« وحسبك بالتسليم منى تقاضيا » (٣٥) وكأنه أمال الكلام الى عرض يدل على الغرض (٣٦) ، ويسمى التلويح (٣٧) ، لأنه ييوح (٣٨) منه ما يريد « (٣٩) » .

(٣٤) القول جزء من بيت لتوبة بن حمير الخفاجي صاحب ليلي الأخيلية ، ينظر ديوان توبة بن حمير ( الذيل ) ط . بغداد سنة ١٣٨٧ هـ عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٣ / ١٥٧ - ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .

(٣٥) صدر هذا العجز « أروح بتسليم عليك وأغدو بمثله » وفي بعض المراجع كالكامل للمبرد ١ / ١٠١ - طبعة ١٣٥٥ ( أروح لتسليم عليك واغتدى ) ويعد هذا البيت .

كفى بطلاب المرء ما لا يناله عناء وباليأس المصرح ناهيا والزمخشري حين أورد هذا الشطر لم يرد أنه من قبيل التعريض ، وإنما لتبيان أن الشعراء وغيرهم يتخذون من التسليم ذريعة الى طلبتهم دون أن يفحصوا عنها .

ومثله ما رواه المبرد في الكامل ( ١ / ١٠١ ) من أن « المهلب بن أبي صفرة قال لبيته : يا بني اذا غدا عليكم الرجل وراح مسلما فكفى بذلك تقاضيا أي تبينا فان من معاني القضاء ، البيان . وكان الشاعر يقول انى اروح مثلبسا بالتسليم عليك وأغدو وفي هذا كفاية في تبين حاجتى لتقضى .

(٣٦) في هذا اشارة الى وجه تسميته تعريضا ، ووجه افادته المراد . (٣٧) قوله ( ويسمى التلويح ) يدل على أن هذه التسمية سابقة عليه وهو يسوى بين التعريض والتلويح ، وخالفه السكاكي فجعل التعريض غير التلويح التعريض كل كناية كان الموصوف فيها غير مذكور ، والتلويح : كل كناية بميدة كثرت الوسائط فيها بين المكنى به والمكنى عنه . ( المفتاح ص ١٩٣ - ١٩٤ ) .

(٣٨) العمل يلوح مضارع لاح بمعنى ظهر ، أما عند السكاكي بمعنى أشار الى الشيء من بعيد . فافترقا .

(٣٩) تفسير الكشاف ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

### [ تحايل التقى كلام الزمخشري ]

- وهذا الكلام من « الزمخشري » يقتضى أن المعنى الذى يقصده .  
 بالكناية مذكور ، وهو احد الاحتمالين قدمناهما (٤٠) .  
 وعليه تكون الكناية قسما ( ق ٢ ب ) من أقسام المجاز .



### [ مذهب التقى السبكى فى الكناية ]

وفصل المقال فى ذلك أنها تأتى تارة هكذا ، وتارة هكذا . فهى  
 قسمان :

أحدهما :

- يراد بها (٤١) المعنى الحقيقى ، ليدل على المجازى (٤٢) .  
 فتكون قسما من أقسام الحقيقة .

والثانى :

- أن يراد بها المعنى المجازى ، لدلالة المعنى الحقيقى (٤٣) الذى  
 موضوع لفظها عليه ، فتكون قسما من أقسام المجاز (٤٤) .

(٤٠) قدمها عند ذكره كلام الزمخشري فى الفرق بين الكناية والتعريض  
 (٤١) فى الأصل ( يرى فيها ) والتصويب من عروس الأفراح ٢٤٣/٤  
 (٤٢) بعده فى الأصل ( لدلالة المعنى الحقيقى ) وهى زيادة ناتجة عن  
 انتقال عين الناسخ الى السطر الذى بعدها ، وهى لا تستقيم ، والتصويب  
 من عروس الأفراح .

(٤٣) بعده فى الأصل ( فيكون قسما من أقسام الحقيقى ) وهى زيادة  
 كسابقتها وتحليل لا يستقيم المعنى عليه ، والتصويب من عروس الأفراح .  
 (٤٤) نقل البهاء بن السبكى فى عروس الأفراح ( ٢٤٣/٤ ) هذا  
 المذهب دون أن ينسبه لوالده ، بل قال : « وقد يقال ان الكناية قسمان ٠٠ »

## [ توجيه عدم مناقاة الكناية المجاز ]

وقول من قال : ان الكناية لا تنافى المجاز يريد به أنه قد تأتي كذلك لمجئ (٤٥) بعض أقسامها عليه •

فهي اما حقيقة خاصة •

واما مجاز خاص

ومعنى قولنا « خاص » أن الحقيقة والمجاز يراد بهما معنيهما من حيث هما •

والكناية يراد بها المعنى الحقيقي من حيث كونه دالا ، والمعنى المجازى من حيث كونه مدلولاً عليه (٣٦) ، فالكناية بينهما •

وبين كل من ( الكنية ) (٤٧) والمجاز عموم وخصوص من وجه :

- يصح أن يقال : الكناية أعم لانقسامها الى الحقيقة والمجاز •

= ويصح ان يقال ( أ ) خص لا اعتبار قيد الدلالة فيها •

\*\*\*

ونقل خلاصة المذهب كل من السيوطى فى الاتقان ٤٨/٢ ، والصبان فى البيانىة ص ١٠١ - ١٠٢ ، وبدر الدين الرركشى فى شرح جمع الجوامع ، وابن القاسم العبادى فى الآيات البينات •

(٤٥) فى الأصل ( فمجيء ) والتصويب من عروس الأفراح ( ٢٤٣/٤ )

(٤٦) نقل البهاء السبكى فى عروس الأفراح ( ٢٤٣/٤ ) هذا التوجيه

ثم أردفه بقوله : « ولعله المراد من اطلاق الفقهاء الكناية على المعنى المجازى •

(٤٧) فى الأصل المخطوط « الحقيقة » وذلك لا يستقيم قط مع ما بعده

ولذا أثرت اثبات الصواب فى الأصل المحقق والخطأ فى الحاشية •

## [ العلاقة بين التعريض والحقيقة والمجاز ]

وأما التعريض . فأخص من المجاز مطلقا (٤٨) لا يصدق على المجاز ، لأنه إنما يراد استعماله في المعنى الحقيقي ، ولكن يلوح به (٤٩) إلى غرض آخر ( هو ) ( ٥٠ ) المقصود ، فهو شبه الكناية إذا قصد بها الحقيقة .

وهو أخص من الحقيقة ، لأنها مرادة من حيث هي هي ، وهو إنما يراد فيه الحقيقة من حيث اشعارها بالمقصود . ولا بد فيها من قرينة حالية ، فإن اللفظ المجرد لا يكفي فيها .

\*\*\*

ولنذكر أمثلة يتضح بها المقصود :

= أما الحقيقة والمجاز ، فأمثلتها كثيرة لا يحتاج إلى ذكرها ، ولكن ننبه على شيء واحد .

(٤٨) في الأصل ( فأخص من الحقيقة مطلقا ) وهو لا يسقيم مع المعنى والتقسيم وإنما قلت أن التعريض أخص من المجاز مطلقا هو المستقيم لا اعتبار قيد استعمال التعريض في المعنى الحقيقي عند التقى السبكي ، بدليل ما بعد ذلك من قوله ( لا يصدق على المجاز . الخ ) وبدليل قوله ( وهو أخص من الحقيقة ، . الخ ) حيث لم يقيد هنا بقوله مطلقا ، لأن الحقيقة لا يلوح بمعناها الحقيقي إلى آخر ، فهي والتعريض عند التقى السبكي يلتقيان في استعمالهما في الحقيقي ، وتعرفان في أن التعريض يراد فيه الحقيقي من حيث اشعاره بالمقصود ، والحقيقة يراد المعنى الحقيقي لذاته ، فالأخصية بينهما مقيدة . وبين المجاز والتعريض مطلقة عند التقى السبكي (٤٩) معنى يلوح به هنا أي يشار به من بعيد ، وهو هنا على مفهوم السكاكي من ( يلوح ) .

(٥٠) زيادة عما في الأصل يقتضيها المعنى كما لا يخفى .

وهو أن ( ق ٣ أ ) انقسام المجاز ، وإن تعدد على ما هو مستوفى في أصول الفقه (٥١) كلها راجعة الى أن تكسو المجاز ثوب الحقيقة . وتقصد التعريف به بذلك الوصف •

والكناية والتعريض ضده ، لأنك تريد أن تستر المكنى عنه والمعرض به ، فلا يظهر لغير من تريد أن تظهره له •

وأما امثلة الكناية ، فمنها كناية الله — تعالى — عن الجماع بالمس (٥٢) ، والافضاء (٥٣) ، والدخول (٥٤) •

وقولنا : « فلان تقى الثوب » أى منزله عن العيوب •

ويسمى تمثيلا وتشبيها •

ومنه قوله تعالى : « أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » (٥٥) •

(٥١) تنظر عنه التفسيرات فى كل من : الابهاج ٢٩٤/١ ، شرح المحلى لجمع الجوامع ٣١٧/١ وغاية الوصول لذكرى الأنصارى ص ٤٩ ، التلويح للسعد ١٢٧/١ ، ونسيات الاسحار لابن عابدين ص ١٠٧ ، وإرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٣ أما مراجعها فى أسفار البيان فأنها لا تخفى •

(٥٢) وذلك كما فى قوله : « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسوهن » البقرة ( البقرة / ٢٣٦ ) •

(٥٣) كما فى قوله تعالى : « وكيف نأخذونه وهم قضي بكم الى بعض » ( النساء / ٢١ ) •

(٥٤) كما فى قوله تعالى : « وربنا أنكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » ( النساء / ٢٣ ) •

(٥٥) الحجرات / ١٢ •



## وضابطه :

أن يقصد معنى ، فيذكر ألفاظا دالة على معنى آخر بتلك الألفاظ .  
وذلك المعنى مثال للمعنى الذي قصدت (٥٦) .

ومنها الاردا ف : وهو أن يقصد معنى ، فتأتى بما هو مرادف له ،  
كقولك : « طويل النجاد » تريد طويل القامة (٥٧) .

وقسموا الاردا ف أقساما (٥٨) .

والكناية اقسا ( ما ) أخر يطول ذكرها (٥٩) .

## \*\*\*

= واما امثلة التعريض : فمنها قول الخاطب في عدة الوفاة : انك  
لجميلة ، وما أشبهه (٦٠) .

(٥٦) راجع نقد الشعر لقدامة ص ١٥٩ - ١٦٠ ، والجامع الكبير لابن  
الأثير ص ١٥٧ فهو يكاد يكون منقولا منه .

(٥٧) راجع نقد الشعر لقدامة ص ١٥٧ ، والعبد لابن رشيق  
ج ١ ص ٣١٣ وقد سماه التتبيح وذكر أن قوما يسمونه التجاوز .

(٥٨) انظر أقسامه في الجامع الكبير لابن الأثير ص ١٦٠ .

(٥٩) انظر الإقسام في الجامع الكبير لابن الأثير ص ١٥٧ ، ومفتاح  
العلوم للسكاكي ص ١٩ وما بعدها .

(٦٠) جمع ابن جرير الطبري عنه تفسير قوله تعالى « ولا جناح عليكم  
غِيما عرضتم به من خطبة النساء » ( البقرة / ٢٢٥ ) نقولا عن المنحابة ومن  
يعدهم في تفسير التعريض .

من ذلك ما روي عن مجاهد أنه قال : يقول انك لجميلة وانك لناقحة  
وانك الى خير . ومثله عن القاسم بن محمد وغيرهما : جامع البيان للطبري  
ج ٢ ص ٣٢١ ، وكذلك تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٨٦ طبعة عيسى الحلبي .

ومما جاء منه قوله - تعالى - حكاية عن « إبراهيم » - عليه الصلاة والسلام : « بل فعله كبيرهم هذا » (٦١) أى أن كبير الأصنام غضب أن تعبد هذه الأصنام الصغار ، فكسرها (٦٢) فكذاك الله يغضب لعبادة من دونه •



### [ أقسام التعريض عند التقى السبكي ]

وخطر لى هنا نكتة لطيفة : وهى أن أقول : التعريض قسمان :  
= قسم يراد به معناه الحقيقى ( ويشار به الى المعنى الآخر المقصود •

= وقسم لا يزداد معناه الحقيقى (٦٣) بل (٦٤) يضرب مثلاً للمعنى الذى هو مقصود التعريض ، وحينئذ يكون من مجاز التمثيل (٦٥)

(٦١) بعض من الآية رقم ٦٣ من سورة الانبياء •

(٦٢) هذا يكاد يكون منقولاً عن الجامع الكبير لابن الأثير • انظره

ص ١٦٧ •

(٦٣) ما بن المعفوقين نقص فى الأصل ، والتكملة من عروس الأفراح

( ٢٦٦/٤ ) والاتقان للسيوطى ٤٩/٢ ، وشرح عقود الجمان ص / ١٠٣ •

(٦٤) فى عروس الأفراح والاتقان ( بل ) وفى الأصل المخطوط بأن •

(٦٥) فى هامش المخطوط تعليق نصه ( قوله مجاز التمثيل أى فيكون

استعارة تمثيلية حيث شبه حال الله عز وجل اذا عبده غيره بحال كبير هذه

الأصنام معها ، واستعيرت هذه الهيئة لتاك ، ولا يقال أن فيه تشبيها

بالأصناف لأن التشبيه بالنظر لكون الأصنام مشاهدة محسوسة توى •

والله أعلم ، شيخنا يوسف الحفناوى )

ومنه هذا المثال :

ومقصودى بذلك أن يكون هذا الكلام من « إبراهيم » الخليل — صلوات الله وسلامه ( ق ٣ ب ) عليه حقا على جهة ضرب المثل ، ولا يحتاج معه الى تكلف جواب ، ولا تعليق على قوله « ان كانوا ينطقون » ، ولا شيء من ذلك .

« والله تعالى اعلم »

تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وكاتب أحرمه الفقير  
« محمد خطاب » (٦٦) غفر الله له ولوالديه ولشبابه ولاخوانه  
المسلمين . « آمين »

## [ نقد الاغريض ]

حرص بعض الوالجين عوالم الفكر الاسلامى على أن يتلمسوا ما يوهمون به أنفسهم أن فيه آية جلية ، وبرهاناً قاصداً على احتضان الثقافات الوامدة العقلية الاسلاميه . فشككها أو لقحتها . فأفترخت ما بين أيدينا من تراث فيما يزعمون (١) وهم أشد ما يكونون حرصاً على ذلك في علوم العربية ، ولا سيما « عم البيان » ، فما يكادون يصرون « جملة » في تراثنا البلاغى يخيل اليهم أنه يمكن أن تتلاقى من وجهة ما مع « جملة » في متروكات الثقافة « الهيلينية » حتى ينعتقوا في كل محفل بأن ذلك آية الآيات على أن البلاغة العربية كانت تقفات فترات موائد الثقافة « الهيلينية » .

(١) يقول المفكر البريطاني « برتراند رسل » : ان الأسلوب العلمى ولد من زواج مذهبين فكريين أنت بكل واحد منهما احدى الحضارات العظيمة أولهما : تنظير الاغريق ، وثانتهما : احتسار العرب . . . فالاغريق هم الذين ابدعوا ما سميء بالتنظير أى بناء الفرضيات ، وبخيل النظريات لتفسير واقع العلم الطبيعى . . .

أما العرب فقد كانوا سادة السجريب والاختبار يقيسون ويفحصون ويشاهدون ويدنون الا أن كل مذهب من هذين المذهبين يبقى وحده عاجزاً عن أن يلد الأسلوب العلمى ، ينظر ص ٦٢ من كتاب التراث والمعاصرة لأكرم العمرى سلسلة كتاب الامة رقم (١٠) .

ظاهر كلام « رسل » انصاف العرب ، وحقيقته اصليلى وهضم وظلم ، فهم لم يعتمدوا تنظير الاغريق ، لانه ترحم ترجمة لا تعين على الاستفادة منه بل اعتمدوا التنظير القرآنى والنبوى فى ارشاداته المرجزة الدقيقة .

راجع ان أحسن أيضاً دعاوى « طه حسين » فى بحثه « نهيد فى البيان العربى » مقدمة نقد النشر ، وكذلك مزاعم « شكرى عباد » فى دراسته كتاب الشعر لأرسطو ، الباب الثالث .

ومن ثم لنفب دعوى نأثر المطق والفلسفة الاغريفية وهيمنتها على  
 البلاغة العربية كثيرا من التجاوب ممن هم في طور المراهقة الفكرية  
 — وان تقدمت بهم السنون •

وتناست تلك اشردمة عن عمد فاضح علاقة علم البيان بعلم أصول  
 الفقه ، وهم اذ يعاملون عمدا ونضليلا عن هذه العلاقة يعلمون أن مجرد  
 لفت الأبصار الى ذلك العلم وعلاقته بالبيان سيبدد في صرامة كل  
 كئبانهم الرميلة ، ذلك أن علم أصول الفقه ، علم اسلامي قح ، ليس  
 لأى من الثقافات غير الاسلامية أثر فيه ، وهو انما يقوم على منهج  
 فكرى اسلامي متكامل الدعائم والبنية •

« منهج متميز يقوم على الاستقراء والاستدلال معا •• يتعاملون  
 ومقه مع النصوص الشرعية مجتهدين للوصول الى الأحكام المتنوعة  
 المتجددة ، وهو منهج فريد في دقته وشموله » (٢) •

وهو يشكل نظرية فكرية قائمة في تحقيق غايتها التشريعية على  
 ادراك العلاقة بين الكلمة في « النص » ومدلولها ، وطريق دلالتها ،  
 ومسالك العلية ، في ضوء كثير من الملبسات الماضية والشاهدة ،  
 والداخلية والخارجية المحيطة بالنص •

ومن ثم كان للأصوليين مع قضايا اللغة مواقف عديدة  
 وسديدة (٣)

---

(١) التراث والمعاصرة لآكرم العمرى ص ٦٤ — سلسلة كتاب الأمة  
 القطرى عدد (١٠٧) •

(٢) يقول « التقى السبكي » :

« ان الأصوليين دققوا في فهم اشياء من كلام العرب لم يصل اليهما



ان كلام من علم أصول الفقه ، وعلم الحديث دراية ورواية  
 يشخصان اقتدار هذه الأمة على أن تكون سيدة عوالمها الفكرية الاخرى  
 ولا سيما البيان وفلسفته ، تدعائية التي أقامت هـذين العلمين ان  
 تعجز عن أن يقيم علما نظريا ونظرييا لبيانها تبرز فيه فلسفه هـذا  
 البيان ومناحي اقول فيه ، ولاسيما أن بيانها لا بقل في منزلته عندها  
 عن منزلة علوم عقيدتها وتشريعها •

وليس معنى ذلك أننى أجحد اطلاع البلاغيين على ما ترجم من  
 متروك الثقافة الهييتية • فان ذلك ليس بالعيب بل هو النوعى ولفقه  
 الأكبر لواقع الحياة الفكرية في أى أمة تسعى الى مجدها الزاهر •  
 لكننى أنكر في وعى بالغ أن يكون اطلاعهم هذا قد أقام وشكل ووجه  
 مناهج الفكر ومناحيه في الأمة الاسلامية •

النجاة ولا اللغويون ، فان كلام العرب متسع جدا ، والنظر فيه متشعب  
 فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعانى الدقيقة التى  
 تحتاج الى نظر الأصولى ، واستقراء زائد على استقراء اللغوى مثاله :  
 « دلالة صيغة ( افعل ) على الوجوب ، و ( لا تفعل ) على التحريم وكون  
 ( كل واخوانها ) للعموم •

وما أشبه ذلك مما •• لو فتشت كتب اللغة لم تجد فيها شفاء في  
 ذلك ، ولا تعرضا لما ذكره الأصوليون ، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى  
 الاستثناء ، وأن الإخراج هل قبل الحكم أو بعد الحكم ، ونحو ذلك من كلام  
 العرب ، وأدلة خاصه لا تقتصرها صناعة النحو ، ونحوه مما تكمل به أصول  
 الفقه ، ولا يكر أن له استمدادا من تلك العلوم ، ولكن تلك الأشياء التى  
 استمدتها منها لم تذكر فيها بالذات بل بالعرض •

الابهاج في شرح المنهاج للتقى السبكي ج ١ ص ٧ - ٨ •

وضع «أرسطو» وفلاسفة اليونان المنطق الصوري لضبط مسار الفكر ضمن اطار الفلسفة اليونانية ذات الطابع الوثني والمادى .

وأقام المسلمون حضارتهم في العصور الذهبية ضمن اطار تصوري وعقلي استمدوه من الكتاب والسنة (٤) وتبلور بشكل قواعد عقليه استخدمها النظار والفقهاء والاصوليون وانحرف بها بعض من عرفوا بـ «فلاسفة الاسلام» كـ «الفراي» و «ابن سينا» و «ابن رشد» الذين اغترفوا من فلسفة اليونان ومنطقهم اكثر مما استمدوا من القرآن والسنة (٥) ولكن المنهج العقلي للفقهاء والاصوليين استمر ينمو حتى عصر «ابن تيمية» الذي قام بحركة نقدية رائعة لتصبح مسيرة افكر الاسلامى . مستهدفا تخليصه من انحرافات انفلاسفة والمتكلمين ، ردا قواعد العقلية الى الكتاب والسنة . لكنه لم يمتنع من الافادة من أية قاعدة عقلية لا تحالفهما أيا كن قائلها ، فالاسلام دين الفطرة ، والعقل وقواعده من الفطرة وما أنتجه العقل من قواعد لتنظيم الفكر يمكن أن ينضوى كثير منه تحت اطار التصور الاسلامى الذى يحدده القرآن والسنة ، بحيث يشكلان سيجنا لحماية الفكر من الانحراف عن الفطرة .

وبالتالى فنحن بحاجة الى استحياء التراث لتكوين المنظومة

(٤) اعددت دراسة ارجعت فيها أصول الجمال البيانى التى تقوم عليها نظرية النداء الى بصوم من اهدى النبوى وسوف أنشر هذه الدراسة بعد حين ان شاء الله تعالى .

(٥) لم تكن رجمات الثقافة الاغريقية حينذاك دقيقة بحيث تستطيع تشكيل الفكر العربى أو تسجحه على منوالها .

وحلى ان الذين اغترفوا من فلسفة اليونان ومنطقهم لم يكن لهم دور فى البلاغة العربية على خلاف ما يزعمه طه حسين ، وشكرى عياد .

العقلية لمهجنا الفكرى ، مستمدين ذلك من الكتاب والسنة ومناهج  
الأصويين والفقه » (٦) •

ومن ثم فإن الذى أذهب إليه أن فى عوده العلاقة بين لبلاغة  
وأصول الفقه لخدمة الاسلام والمسلمين تحقيق لما تنادى عليه لحياء  
الراهنه ، كما أن حصر الدرس وابحث البلاغى فى مجال لاستمناح  
الجمالى بالنصوص لأمر غير قويم ، فكان الدرس ولبحث البلاغى  
حيثئذ بنهج نهج ما يسمى بأحدوئه « الفن للفن » •

ان المهمة البحث البلاغى الرئيسة ، بل الوحيدة عدى ، هى  
الفهم الدقيق لآيات الله والحكمة ، ليكون ذلك الفهم السبيل القويم  
الى اقامة حياة ماجدة مطيعة لله تعالى ولرسوله — صلى الله عليه  
وسلم •

وتحقيقا لذلك ينبغى أن يكون الدرس والبحث البلاغى وثيقا —  
الاعتلاق — مرة أخرى — بعلم أصول الفقه كى يستطيعا معا تقديم  
ما تحتاجه لحياء الراهنه من تشريعات هى ساكنة فى قرار آيات الله  
والحكمة تقديم دقيقا محررا •



ورسالة « الاغريض » للفقى السبكى انما هى ثمرة نلاقى علم  
أصول الفقه وعلوم العربية ، ولا سيما علم البيان فى فكر صاحبها  
« التقى » •

وهو قد ساق لقول فيه، مساقا يتجاوب مع تكوينه الأصولى ،  
وهو تكوين يتخذ موقفا من أحكامه ودلالاتها يحيط باعتباراتها من ميلادها  
ووضعها الى قرارها فى فهم السامع وتصوره •

(٦) التراث والمعاصره لآكرم العمرى ص ٧٠ = سلسلة كتاب الأمة

## = بيات ذلك اجمالاً :

أن تأدية المعنى بالكلمة على أسس موضوعي يستدعي النظر إليها من عدة اعتبارات :

الأول : من حيث وضع الواضع لها ازاء دلالة مركزية •

الثاني : من حيث وجه دلالتها على ذلك بياناً وخفاء •

الثالث : من حيث استعمالها •

١ — في منظور الاعتبار الأول ( وضع الواضع ) •

٢ — في منظور الاعتبار الثاني ( البيان والخفاء ) •

الرابع : من حيث سبيل فهم السامع المعنى وتصوره •

## تفصيل الاجمال :

= استدعى النظر الى الكلمة بالاعتبار الأول : « وضع الواضع

لها ازاء دلالة مركزية » الى تفسييمها الى اربعة اقسام :

أ — خاص (٧) •

ب — عام (٨) •

ج — مشترك (٩) •

د — مؤول (١٠) •

(٧) هو ما دل على معنى واحد على سبيل الانفراد •

(٨) هو ما دل على معنى واحد على سبيل الاشتراك بين الافراد •

(٩) هو ما دل على معان متعددة من غير ترجيح بعض على بعض •

(١٠) هو ما دل على معان متعددة مع ترجيح بعضها على بعض [٥]

وقد اسقط « صدر الشريعة » في توضيح التنقيح • المؤول وأدخله

تحت المشترك •

= واستدعى النظر بالاعتبار الثانى « وجه الدلالة » بشقيه  
الى تقسيمها الى أربعة أقسام لكل شق من شقى وجه الدلالة :

### أولا : اقسام وجه البيان :

أ - ظاهر (١١) •

ب - نص (١٢) •

ج - مفسر (١٣) •

د - محكم (١٤) •

(١١) هو ما دل على المعنى دلالة طيبة أى راجحة تحتل غيرهما •

(١٢) هو ما دل على المعنى دلالة قطعية • فالظاهر والنص على هذا  
متقابلان باعتبار الاحتمال والقطع ، وإن يكن مشتركين باعتبار الظهور  
والبيان •

(١٣) هو ما دل على المعنى دلالة قطعية لا تحتل التأويل بسبب معنى  
فى اللفظ أو غيره ، فهو أعلى درجة من « النص » لأن النص وإن دل دلالة  
قطعية إلا أنه يحتل التأويل •

(١٤) هو ما دل على المعنى دلالة قطعية لا تحتل النسخ بسبب معنى  
فى ذاته أو فى غيره ، فهو أعلى درجة من المفسر لأن المفسر يحتل النسخ •  
نتمثل الأقسام الأربعة فى قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون »  
= قوله « سجد » محكم لأنه دل على معناه دلالة قطعية ، وهو اختيار من  
الله تعالى وإخبار الله لا تحتل النسخ كما هو محفوظ مشهور •

= قوله « الملائكة » ظاهر ، لأنه جمع يدل على العموم دلالة طيبة  
لا قطعية •

= قوله « كلهم » نص ، لأنه يدل على العموم دلالة قطعية تحتل  
التأويل •

= قوله « أجمعون » مفسر . لأنه يدل على العموم قطعا من غير تأويل •



## ثانيا : أقسام وجه الخفاء :

- أ - خفى (١٥)
- ب - مشكل (١٦)
- ج - مجمل (١٧)
- د - متشابه (١٨)

واقسام هذا الشق تقابل أقسام الشق الأول على المرتيب :

- الظاهر : الخفى
- النص : المشكل
- المفسر : المجمل
- المحكم : المتشابه



= واستدعى النظر اليها بالاعتبار الثالث [ الاستعمال ]

بوجهيه :

(١٥) هو ما خفى معناه لعارض فلا ينال الا بطلب .

(١٦) هو ما أشكل على السامع طريق الوصول الى معناه في نفسه

لا لعارض ، فلا ينال الا بطلب وتأمل .

والفرق بين الخفى والمشكل يتجلى في أن الخفى بمنزلة رجل اختفى

في بيت ليس فيه أمثاله ، فانه يوقف عليه بمجرد طلبه .

والمشكل بمنزلة رجل اختفى في بيت فيه أمثاله وأشكاله فان مجرد

طلبه لا يوقف عليه بل لابد معه من التأمل في أشكاله .

(١٧) هو ما تواردت فيه المعاني على اللفظ بلا رجحان في الارادة ،

فالشبهة اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالاستفسار ، ثم الطلب والتأمل

(١٨) هو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه .

( أ ) استعمالها في منظور ( الوضع ) الى تقسيمها الى قسمين :

١ - حقيقة      ٢ - مجاز

( ب ) استعمالها في منظور [ التصريح والمتر ] الى تقسيمها الى قسمين أيضا :

١ - الصريح      ٢ - الكناية

غير أن قسمي الوجه الثاني [ الصريح والكناية ] لا يقابلان قسمي الوجه الأول [ الحقيقة والمجاز ] .

★ ★ ★

= واستدعى النظر اليها بالاعتبار الرابع ( سبيل فهم السامع المعنى ) الى تقسيمها الى عدة أقسام .

اختلفت وجهات النظر فيها بين الشافعية والأحناف ..

أولا : الشافعية قسموه قسمين :

( أ ) المنطوق ( ١٩ ) .

( ب ) المفهوم ( ٢٠ ) .

وتحت كل قسم انواع يضيق المقام عن تفصيل القول فيها ( ٢١ )

( ١٩ ) هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق أى في مقام إيراد اللفظ .

( ٢٠ ) هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، فالدلالة فيه ليست وضعية بل انتقالية .

( ٢١ ) راجع إن أحببت : شرح جمع الجوامع للمحلى ، وعليه حاشية البناتى ، وتقرير الشريينى ٢٣٥/١ - ١٤٥ ، وغاية الوصول للانصارى ص ٣٦ - ٣٨ ، وإرشاد الفحول ص ١٧٨ - ١٧٩ .

ثانيا : الأحناف قسموه الى أربعة انواع :

- أ — سبيل العبارة (٢٢) •
  - ب — سبيل الاشارة (٢٣) •
  - ج — سبيل الفحوى (٢٤) •
  - د — سبيل الاقتضاء (٢٥) •
- 

(٢٢) معناه ، دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان ذلك المعنى عين الموضوع أو جزءه أو لازمه المتأخر •

والمراد بالسوق هنا مجرد التكلم باللفظ لافادة معناه سواء كان سوقا أصليا أو لا •

(٢٣) معناه دلالة اللفظ على المعنى غير المسوق له اللفظ سواء كان عينه أو جزءه ، أو لازمه •

(٢٤) معناه دلالة معنى فى اللفظ من حيث اللغة على معنى آخر • وقد تسمى الفحوى لحن الخطاب ، ومفهوم الموافقة ، لأن مدلول اللفظ فى حكم المسكوت موافق لمدلوله فى حكم المنطوق اثباتا ونفيا وهو يقابل مفهوم المخالفة والاحناف لا يقولون بمفهوم المخالفة فى كلام الشارع • وإنما هو مصطلح الاصوليين الشافعية •

(٢٥) معناه دلالة اللفظ على اللازم المتقدم للمعنى الموضوع كدلالة المعلول على علة غير مساوية له •

فاللازم فى دلالة الاقتضاء يكون متقدما ، وفى العبارة والاشارة يكون متأخرا •

راجع ان أحببت : التلويح على التوضيح للسعد ج ١ ص ٢٤٨ وما بعدها ونسمات الأشجار لابن عابدين ص ١٤٣ - ١٥١ •

كل نظر وتقسيم من هذه الانظار والاقسام له في عالم العربية على اختلاف علومها مكان لا يقل عن مكانه في علم اصول الفقه ، وان يكن التقسيم بالاعتبار الثالث ( الاستعمل ) بوجهيه ، وبالاعتبار الرابع ( سبيل فهم السامع ) أرسخ مقاما ، وأوسع مكانا في علم البيان كما لا يخفى على ذي معرفة بيانية ، فان حديث البيانين عن الدلالة ، وسبيل فهم المعنى وقرائنه المتعددة حديث رحب المجال ، عميق الغور .

« للنقد بقية »

